

## قرار :

مادة ١ - يعار الأستاذ محمد صالح محمد حسين عمارة ، النائب بمجلس الدولة للعمل بمصلحة الشهر العقاري والتوثيق لمدة سنة ، تبدأ من تاريخ تسلمه العمل بها ، على أن تسفل وظيفته بدرجةها بالمجلس أثناء فترة الإعارة .

مادة ٢ - على رئيس مجلس الدولة تنفيذ هذا القرار ما

مدر برئاسة الجمهورية في ٨ ذي القعدة سنة ١٢٨٢ (٢٢ مارس سنة ١٩٦٤)

جمال عبد الناصر

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١١٣١ لسنة ١٩٦٤

بتعيين مرتب السيد المهندس موسى عرفة عضو مجلس إدارة البنك الأهل المصري

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن انتقال ملكية البنك الأهل المصري إلى الدولة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٣٣٧ لسنة ١٩٦٠ بالنظام الأساسي للبنك الأهل المصري ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٤٧١ لسنة ١٩٦١ بشأن تحديد مكافأة أعضاء مجلس إدارة البنك المركزي المصري والبنك الأهل المصري ؛

وعلى القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ بشأن عدم جواز تعيين أي شخص في الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات المساهمة التي تساهم فيها الدولة بمكافأة سنوية أو مرتب سنوي قدره ١٥٠٠ جنيه فأكثر إلا بقرار من رئيس الجمهورية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٩٤ لسنة ١٩٦٢ في شأن تعيين أعضاء مجالس إدارة البنوك التابعة للتؤسسة المصرية العامة للبنوك ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٩٥٤ لسنة ١٩٦٣ بتعيين السيد المهندس موسى عرفة عضواً بمجلس إدارة البنك الأهل المصري ؛ وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

## قرار :

مادة ١ - يحدد مرتب السيد المهندس موسى عرفة عضو مجلس إدارة البنك الأهل المصري بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه مرتب أصلي و ٢٠٠٠ جنيه بدل تمثيل سنويا وذلك من تاريخ تسلمه العمل بالبنك .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

مدر برئاسة الجمهورية في ٨ ذي القعدة سنة ١٢٨٢ (٢٢ مارس سنة ١٩٦٤)

جمال عبد الناصر

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١١٣٧ لسنة ١٩٦٤

بتعيين أعضاء مجالس إدارة شركات

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ بتشكيل مجلس إدارة الشركات المساهمة ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لائحة العاملين بالشركات التابعة للتؤسسة العامة ؛

وعلى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ في شأن المؤسسات العامة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

## قرار :

مادة ١ - عين كل من :

السيد / مصطفى موسى عبد الحمن ، عضواً بمجلس إدارة الشركة المصرية العامة للفنادق والسياحة ؛

## قرار:

مادة ١ - يعين السيد / حسين أمين وصفي مديرا عاما للؤسسة المصرية العامة للتأمين وينح مرتبا قدره ١٨٠٠ جنيه ويملك تمثيل فترة ١٣٠٠ جنيه سنويا .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

مديرية الجمهورية في ٨ ذي القعدة سنة ١٣٨٣ (٢٢ مارس سنة ١٩٦٤)

جمال عبد الناصر

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١١٣٩ لسنة ١٩٦٤

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ في شأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ بشأن عدم جواز الجمع بين مرتب الوظيفة في الشركات التي تساهم فيها الدولة وبين المعاش المستحق قبل التعيين فيها ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

## قرار:

مادة ١ - يصرح للسيد على رفعت بالجمع بين المعاش المستحق له عن مدة خدمته بالحكومة ومكافأة من شركة النصر للملاحة تعادل الفرق بين مجموع ما كان يتقاضاه وبين المعاش وذلك لمدة سنتين اعتبارا من ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ما

مديرية الجمهورية في ٨ ذي القعدة سنة ١٣٨٣ (٢٢ مارس سنة ١٩٦٤)

جمال عبد الناصر

السيد / قحى محمد حمدي ، عضوا بمجلس إدارة شركة النصر لصناعة التليفزيون .

مادة ٢ - يرخص لها بالجمع بين المعاش والمرتب المحدد .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

مديرية الجمهورية في ٨ ذي القعدة سنة ١٣٨٣ (٢٢ مارس سنة ١٩٦٤)

جمال عبد الناصر

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١١٣٨ لسنة ١٩٦٤

بشأن تعيين السيد / حسين أمين وصفي مديرا عاما

لؤسسة المصرية العامة للتأمين

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ بالتنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٨٩ لسنة ١٩٦١ بشأن تشكيل مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للتأمين ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ٢٥٤٩ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار نظام العاملين بالمؤسسات العامة ؛

وعلى القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ بشأن عدم جواز تعيين أى شخص في الهيئات أو المؤسسات العامة وشركات المساهمة التي تساهم فيها الدولة بمكافأة سنوية أو مرتب سنوي قدره ١٥٠٠ جنيه فأكثر إلا بقرار من رئيس الجمهورية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛